

No. 49761

**Republic of Korea
and
United Arab Emirates**

**Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the United Arab Emirates for the promotion and protection of investments (with protocol).
Abu Dhabi, 9 June 2002**

Entry into force: *15 June 2004, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, English and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Republic of Korea, 6 July 2012*

**République de Corée
et
Émirats arabes unis**

**Accord entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement des Émirats arabes unis pour la promotion et la protection des investissements (avec protocole).
Abou Dhabi, 9 juin 2002**

Entrée en vigueur : *15 juin 2004, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, anglais et coréen*

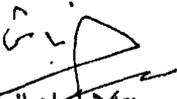
Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *République de Corée, 6 juillet 2012*

٣. فيما يتعلق بإنشاء المباني :-

فيما يتعلق بمشاريع الإنشاء فإن بنود وشروط العقد سوف يتم مراعاتها فيما يتعلق بالموضوعات التي لم ترد في هذه الاتفاقية .

وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمفوضون لذلك حسب الأصول من قبل حكوماتهم بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حررت في أبوظبي بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٠٢ باللغات الكورية والعربية والإنجليزية ولكل منهما حججاً متساوية وعند الاختلاف يسود النص الإنجليزي .


عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة جمهورية كوريا
황기식

البروتوكول

عند التوقيع على الاتفاقية بين حكومة جمهورية كوربا وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات .

فلقد وافق الموقعون أدناه على الأحكام التالية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية:

١. فيما يتعلق بالمادة (١):

يفهم أن " امتياز العمل والذي له قيمة اقتصادية منحت بالقانون أو بعقد " يعني أي حقوق منحت بالقانون مثل: الإدارة، التسويق، الإقراض، الإنتاج، اذن والتحويل الذي يشمل امتياز البحث عن الزراعة، واستخراج واستغلال الموارد الطبيعية وفقاً لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد والذي أقيمت فيه الاستثمار.

٢. فيما يتعلق بالمادة (٢):

أ. الشركات المنشأة أو التي ستنشأ بواسطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر يكون لهم الحق في ممارسة السلطات العامة التي تمنح وفقاً لقوانين الطرف المتعاقد الذي ترأسه الشركات في إقليمه من أجل تحقيق أهدافها وأغراضها العامة .

ب. ستكون لهذه الشركات أيضاً لها الحق بموجب قوانين الطرف المتعاقد الذي أقيمت الشركات في إقليمه لإصدار وتنفيذ أي قرار ترى هذه الشركات أنه ضروري لتحقيق أهدافها وعلى وجه الخصوص لا يجب أن تخضع هذه الشركات لأي إعاقاة غير ضرورية أو تمييزية لإنشاء شركات تابعة أو مساهمتها في شركات أخرى لمشاريع صناعية، تصنيعية، زراعية، سياحية، أو مشاريع ذات تقنية عالية .

مادة (١٢)

تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على كل الاستثمارات ، سواء قامت قبل أو بعد سرانها ، لكنها لا تطبق على أي نزاع يتعلق بالاستثمارات التي تنشأ قبل سران هذه الاتفاقية .

مادة (١٣)

الدخول حيز التنفيذ ، المدة والانهاء

- ١ . تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ٣٠ يوماً من تاريخ إخطار الطرفين المتعاقدين بعضها البعض عن استكمال المتطلبات الدستورية لسريان هذه الاتفاقية .
- ٢ . تبقى هذه الاتفاقية سارية لمدة عشر سنوات وتظل سارية بعد ذلك لمدة غير محددة هذا ما لم يختر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة قبل عام عن مرغبه في إنهاء هذه الاتفاقية .
- ٣ . فيما يتعلق بالاستثمارات التي تقوم بعد إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل أحكام المواد من (١) إلى (١٢) من هذه الاتفاقية سارية لمدة عشر سنوات إضافية من تاريخ الانتهاء .

وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمفوضون لذلك حسب الأصول من قبل حكوماتهم بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حرر من ثلاث نسخ أصلية في أبو ظبي في هذا اليوم ٩ / يونيو ٢٠٠٢ . باللغات الكورية والعربية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية وعند الاختلاف يسود النص الإنجليزي .

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة



عن حكومة جمهورية كوريا

황길선

٤. إذا لم تتم التعيينات اللازمة خلال الآجال الزمنية المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة يجوز تقديم طلب بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين إلى رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بتلك التعيينات إذا كان الرئيس مواطناً لأحد من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه لسبب ما القيام بالمهام المذكورة بطلب من عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأسبقية والذي ليس مواطناً لأحد من الطرفين المتعاقدين القيام بالتعيينات .
٥. تصل محكمة التحكيم إلى قرارها بغالبية الأصوات ، يكون ذلك القرار ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين .
٦. على كل طرف متعاقد أن يتحمل تكاليف محكمته وبمثليه في إجراءات التحكيم ، تقسم تكاليف الرئيس والتكاليف المتبقية مناصفة بين الطرفين المتعاقدين ، إلا أنه يجوز للهيئة أن تقرر تحميل أحد الطرفين القسط الأكبر من التكاليف .
٧. تحدد محكمة التحكيم بنفسها الإجراءات الخاصة بها .

مادة (١١)

تطبيق قواعد أخرى

١. حيثما وجد موضوع محكمته في نفس الوقت هذه الاتفاقية واتفاقية دولية أخرى يكون كلا الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها ، يجب ألا يمنع نص هذه الاتفاقية أي من الطرفين المتعاقدين أو أي من مستثمريه الذين يملكون استثمارات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر من الاستفادة من أية قواعد تعتبر أكثر أفضلية لحالة المستثمرين .
٢. إذا كانت المعاملة التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لتوانينه ونظمه ولوائحه أو أحكام أخرى محددة أو عقد أكثر أفضلية عن تلك التي تمنح بموجب هذه الاتفاقية ، تمنح المعاملة الأكثر أفضلية .